مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة والمشاركة السياسية		ا لرقم
المصدر : القبس	موقع الواب :		البلد الكويت
	التاريخ 2012-04-19	العدد و [ص]:	

المرأة مفقودة

بعد سقوط المرأة في الانتخابات الاخيرة، وغيابها عن الساحة السياسية، وعدم وصولها للمجلس، وكذلك اقصاء دورها واشراكها في الحكومة الحالية، واعطائها حقيبة وزارية بعد النقص السياسي الذي اصاب البلاد لعدم وصولها للمجلس الأخير، فكان الاجدر بالحكومة تعويض النقص المصاب للحياة السياسية وحقوق المرأة بتشريفها باحدى الحقائب الوزار ية، خاصة ان المرأة تمثل المجتمع الكويتي، ويجب الا يلغى دورها لمجرد عدم حصولها على مقعد في البرلمان.

ففي المجلس السابق، كانت المرأة تمثل 8% من المجلس، وايضاً اعطى لها على ذلك عدة مقاعد وزارية، فالمرأة منذ ان حظيت بالحقوق السياسية وهي شغلت الساحة بحضورها منذ عام 2004 الى العام الحالي، حيث لم توفق في السباق الانتخابي وتشريفها بالمقعد النيابي، الا ان الحكومة ارتأت بأن ترتضي الاغلبية، وخاصة منهم الاسلاميين، فمنعت المرأة من الحصول على حقيبة وزارية، وبذلك تعطي الحكومة مؤشرات مقلقة بعد ان جعلت من سياستها للارضاء بعض الاطراف على حساب الاطراف الأخرى باقصائها، فلا يجوز بأي حال من الاحوال الغاء دورها، فكان الاجدر بالحكومة اشراك المرأة حتى يكون لها الدور على الساحة السياسية.

نعم هناك من يرى أن مكان المرأة منزلها، وعدم الاجازة والاباحة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، من هؤلاء من وصلوا الى قبة البرلمان عبر مشاركة المرأة في اعطائها ثقتها له، مما جعله ممثلاً على الأمة ليعمد بذلك الى العمد لعزل المرأة عن الساحة، وايضاً محاولة تقويض حقوقها، فقبل بان تكون تلك الحقوق السياسية هي حقوق انسانية، يسعى البعض الى الغائها تحت جناح الفتاوى والاجتهادات والرؤى الشخصية، فلا يجوز في جميع الاحوال الغاء دور المرأة وهي شريكة في المجتمع، وايضاً تمثل الغالبية، وان كانت المرأة لم توفق في الحصول على الاصوات لتمثل الامة في المجلس فانها تمثل الاغلبية السكانية حسب الاحصاءات المعمولة، فكيف لمن تمثل الاغلبية السكانية بألا تحصل حتى على اقل حقوقها، واشراكها بالحكومة الاخيرة المشكلة من دون العنصر النسائي.

فهد تريد الحكومة الحالية وبرئيس الوزراء أن ترضي الاغلبية البرلمانية على حساب المرأة؟ خاصة انها الحكومة الاولى لرئيس الوزراء الحالي، الذي لم يشرك المرأة في الحقائب الوزارية وتعويضها بغيابها عن المجلس، وهذا المؤشر والمسلك الذي قام به رئيس الوزراء الحالي مقلق يجعل المرأة قربانا للاغلبية من اجل ارضائهم وهذا مالا نرتضيه، فلا تملك الحكومة الغاء دور اغلب مكون المجتمع للارضاءات، وخاصة بنجاح المرأة في الحياة السياسية واثبات دورها وحاجة الحكومة لها التي افتقدتها بعمد بعدم تشريف وتولي العنصر النسائي بهذه الحكومة من اجل خاطر اعين بعض الاطراف.. والشاهد اعلم.